نشرة حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي"

كانون الثاني – كانون الأول العدد 3 – 2010

داخل هذه النشرة

1 **تفعيل مرسوم إقامة المجاملة** (رقم 4186) بعد ثلاثة أشهر من إقراره!

1 **خطوات "نيابية" صغيرة** باتجاه تعديل قانون الجنسية

2 **وزير الداخلية والبلديات** يراجع ملفات الجنسية العالقة

3 **بعد حرب قانونية دامت 5** سنوات، كان النصر حليفها لكن إلى أجل!

3 **غياب التوافق السياسي** يعطل حقوق المواطنين والمواطنات!

3 **العنصرية والتمييز تتجاوز** حدها لدى الرئيس السابق للأمن العام اللبناني

3 **"كامرأة في لبنان... أنا مواطنة من الدرجة الثانية"**

3 **جدارية على تقاطع** السوديكو... من أجل حق النساء بالجنسية

4 **مسيرة "حملة جنسيتي"** باتجاه محكمة الشعب!

4 **نشاطات توعية لطلاب الجامعات حول حق النساء بالجنسية**

5 **بيان حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي خلال عام 2010**

تفعيل مرسوم إقامة المجاملة (رقم 4186) بعد ثلاثة أشهر من إقراره!

بعد ثلاثة أشهر من إقراره في جلسة مجلس الوزراء، صدر في أيلول 2010 قرار البدء بتنفيذ مرسوم إقامة المجاملة الذي يقضي بمنح إقامة مجانية مدتها ثلاث سنوات لأسر النساء اللبنانيات المتزوجات من أجانب.

منذ إقراره في جلسة مجلس الوزراء في أبريل 2010، وصدوره في الجريدة الرسمية في 9 حزيران 2010، وحملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" تراقب تطبيق القرار في دوائر الأمن العام، لتُفاجأ أنه خلال الأشهر الثلاثة، لم تُسجّل أي تطبيق لهذا القرار، بل وصلت الأمور لدى الأمن العام الى حدّ الاستخفاف به، حيث أفادت العديد من الأسر بأن الجواب على المرسوم من قبل المعنيين بالتطبيق كان "بلّوه واشربوا ميّتو"!

وعليه، وبعد إصدار الحملة للعديد من البيانات حول هذا الموضوع، صدر قرار تعميم البدء بتنفيذ المرسوم في أيلول 2010، وأصدرت الحملة بدورها بياناً رحبت فيه بهذه الخطوة، وطلبت من جميع النساء اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين وعائلاتهن التوجه إلى مراكز الأمن العام لتسوية أوضاع أفراد أسرهن بموجب المرسوم الجديد.

الجدير بالذكر أن حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" وبالرغم من ترحيبها بهذه الخطوة الإجرائية التي تساهم في تخفيف المعاناة عن كاهل أسر النساء اللبنانيات، إلا أنها أشارت في بيان لها صدر في أيار 2010 أن هذا المرسوم خطوة ناقصة باتجاه إقرار حق النساء اللبنانيات بالمواطنة الفاعلة والمساواة في الحقوق والمستحقات، وبالتالي فإن الحل الأمثل يكمن في تعديل جذري لقانون الجنسية الحالي والمجحف بحقهن.

كما رأت حملة "جنسيتي" أن قرار هذا المرسوم لا يُعالج المشاكل الأساسية والتحديات التي تواجهها النساء اللبنانيات وأسرهن لا سيما الحق بالعمل على قدم المساواة والوصول إلى المستحقات الاجتماعية والحق بالمشاركة السياسية.

خطوات "نيابية" صغيرة باتجاه تعديل قانون الجنسية

الوزير نجّار: القضية الأبرز على طاولة البحث هي حق النساء في الجنسية "آذار 2010"

قام مجلس النواب في 5 آذار/مارس 2010 باتخاذ أولى الخطوات باتجاه البدء بطرح ملف الجنسية وحق النساء اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين بحق منح الجنسية لأسرهن. وفي هذا الصدد، قال وزير العدل، إبراهيم نجار "من غير الممكن بعد الآن غض النظر عن هذه القضية".

وعليه، وعد الوزير نجار بمناقشة الأمر "بكل موضوعية وشفافية، وإن كان الوصول إلى حل بصدده ليس بالأمر السهل".

جاء ذلك في إطار اجتماع اللجنة النيابية لتحديث التشريعات والقوانين، التي يترأسها الوزير نجار، بعضوية وزير الداخلية الأستاذ زياد بارود، ووزيرة الدولة منى عفيش.

وقد تم تشكيل لجنة مصغرة برئاسة الوزيرة عفيش لاستعراض أبرز القوانين التي تحتاج إلى تعديل، وقد أشارت الوزيرة في هذا السياق إلى أن قانون الجنسية يشكل الأولوية الأولى على هذه اللائحة. للمزيد من المعلومات: http://bit.ly/9YJm5q

آذار/مارس 2010

المصدر: دايلي ستار، الأخبار، السفير، النهار، المستقبل.

وزير الداخلية والبلديات يراجع ملفات الجنسية العالقة

منذ آب/أغسطس 2009 وحتى شباط 2010، كان وزير الداخلية والبلديات قد نظر في أكثر من 7000 طلب جنسية تعود إلى عام 1968، بحسب بيان من وزارة الداخلية صدر في 3 شباط/فبراير 2010.

ثمة أكثر من 24،000 طلب "جنسية" في وزارة الداخلية، أما تلك التي نُظر بها وكانت مستوفية لجميع الشروط، تمت إحالتها إلى وزارة الخارجية والمغتربين .

تجدر الإشارة إلى أن وزير الداخلية كان قد أنهى دراسة 4،241 طلب/ملف من ضمن الـ 7000 طلب، في حين أن دائرة الأحوال الشخصية تنظر في البقية.

تجدر الإشارة إلى أن قيام وزير الداخلية بهذا الأمر إنما يعود إلى تطبيق القانون رقم 67/1968 والتي جاءت وفقاً للالتزامات التي وردت في البيانات السياسية الحالية والسابقة.

تجدر الإشارة إلى أن الوزير كان قد أكد ضرورة التمييز في ملفات طلبات الجنسية بين ثلاثة ملفات كبيرة، الأول ملف مرسوم التجنيس (1994) والثاني ملف إختيار الجنسية (67/68) الذي يجري حالياً العمل عليه في الوزارة، والثالث إقتراح قانون إستعادة الجنسية والذي يتم مواكبته في مجلس النواب.

شباط/فبراير 2010
المصدر: الأخبار، الدايلي ستار، النهار)

قوانيننا مجحفة وتتجاهل النساء... ومع ذلك، قد أكون خسرت جولة، لكني لم أخسر المعركة بعد!"
سميرة سويدان

بعد حرب قانونية دامت 5 سنوات، كان النصر حليفها لكن إلى أجلٍ!

ظنّت سميرة سويدان – أنها ربحت معركتها ضد قوانين التمييز اللبنانية حين صدر القرار القضائي في حزيران 2009 من قبل القاضي جون القزي، والذي أعطاها بموجبها الحق بمنح جنسيتها لأولادها الخمسة.

لكن نصر سميرة لم يدم طويلا، حيث استأنفت هيئة القضايا التابعة لوزارة العدل هذا الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، وبعد ذلك صدر القرار بطعنه من قبل محكمة الاستئناف في أيار/مايو 2010 في خطوة فاجأت الكثيرين من الناشطين والناشطات في مجال حقوق النساء والإنسان.

كان يوم الثلاثاء 18 أيار حاسماً لمسيرة سويدان وعائلتها التي خرجت من قصر العدل خائبة الأمل لكنها غير متفاجئة قائلة: "خسرت جولة، لكني لم أخسر المعركة بعد".

تجدر الإشارة إلى أن حملة "جنسيتي" قد دعت لإعتصام حاشد في 13 نيسان أمام قصر العدل في جديدة المتن، تحت شعار "أوقفوا نزاعاتكم الطائفية والسياسية في وجه حقوق المواطنين والمواطنات صوناً للسلم الأهلي"، على إعتبار أن جلسة النظر بالقرار كانت في ذكرى إنطلاقة الحرب الأهلية في لبنان.

غياب التوافق السياسي يعطّل حقوق المواطنين والمواطنات!

توقفت حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي عند مضمون التقرير الدوري الشامل الأول لملف لبنان أمام مجلس حقوق الإنسان ونتائج الجلسة التي عقدت في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 لمناقشته.

وفي بيان أصدرته الحملة، أوردت بعض الملاحظات التي شملت الإنطباع العام من التقرير الوطني، ورفض جملة من التوصيات والتبريرات الرسمية، فضلا عن دور منظمات المجتمع المدني في لبنان، لتتوصّل إلى خلاصة مفادها أن القضايا التي تناولتها التوصيات الـ 82 التي قُدمت للبنان من الكثير من بلدان العالم والتي تم رفضها أو القيام بترحيلها تقع في صلب التوجهات السياسية التمييزية التي تحول دون إحراز تقدم حقيقي في قضايا حقوق المواطنة بحيث ينعكس الأمر على الواقع المعاش في لبنان.

وبكلام آخر، فإن التبرير الدائم بغياب التوافق السياسي حول قضايا جوهرية مثل الحقوق الإجتماعية، وإزالة التمييز ضد النساء وكافة الفئات المهمشة، إنما يكشف درجة من التناقض بين حرص الدولة اللفظي على المواثيق والمعاهدات الدولية، وإحترامها للقرارات السياسية الدولية بصرف النظر عن التوافق السياسي الداخلي وبين عدم الإلتزام بالحقوق الأساسية للمواطنين/ات

تقرير موجز حول نتائج العرض الدوري:
Www.lkdg.org/webfm_send/32

العنصرية والتمييز تتجاوز حدها لدى الرئيس السابق للأمن العام اللبناني

في 8 أيار 2010، أي قبل إصدار مرسوم المجاملة في الجريدة الرسمية، وفي خطابات متبادلة بينه وبين وزير الداخلية، أشار مدير عام الأمن العام السابق وفيق جزيني أن مرسوم إقامة "المجاملة" يتناقض وقانون العمل المعمول به في لبنان، مستخدماً في ذلك لغة عنصرية تجاه أزواج النساء اللبنانيات الأجانب، متهماً إياهم بأنهم يسعون إلى دخول البلاد خلسة والتزوج من نساء لبنانيات "عانسات" ويملكن الكثير من المال.

وفي كتابه، أشار جزيني إلى أن إقامة المجاملة من شأنها أن تحدث "مشاكل إجتماعية جمّة في لبنان"، حيث أن السماح بمرور مثل هذا المرسوم قد يشجع الرجال من جنسيات عدة إلى الدخول إلى لبنان تحت حجة السياحة أو العمل، ليتزوجن النساء وبالتالي، يجد حجة للبقاء فيه.

وفي هذا السياق، أصدرت حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" بياناً أجابت فيه على كلام جزيني، معتبرة أن الأجدى برئيس الأمن العام عدم اللجوء إلى صيغة التعميم، بل السعي لتحديد معايير شفافة وواضحة للتعامل مع هذه الحالات.

للإطلاع على البيان الكامل، يمكن مراجعة الوصلة التالية: http://bit.ly/d1xnTt

نحن النساء في لبنان، مواطنات من الدرجة الثانية!

"كامرأة في لبنان... أنا مواطنة من الدرجة الثانية"

... لأنني لا أتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال!
... لأنه ليس باستطاعتي أن أكون الوصية على أولادي وبناتي!
... لأنني إذا تزوجت من رجل أجنبي، لا يمكنني نقل الجنسية لأسرتي!
... لأنني بحاجة إلى إذن من والدي أو زوجي للقيام بأي شيء!

لطالما أحاط النزاع وانعدام التوافق بأجواء لبنان، ولطالما كان النظام السياسي الطائفي المسبب الأساسي لهذه التوترات.

ربما حان الوقت لطرح جملة هذه الأمور التي لطالما تمّ تنحيتها جانباً، أو تجاهلها لأن الوقت "لم يحن بعد"!

ربما على الأقل حان الوقت لطرح قانون اختياري للأحوال الشخصية. فمثل هذا القانون من شأنه أن يمكّن المواطنين والمواطنات من الرجوع مباشرةً للدولة اللبنانية كالجهة الوحيدة المخولة للنظر في قضايا الزواج، الطلاق والإرث التي هي حالياً من إختصاص المحاكم الروحية والمذهبية، والتي تحكم بإسم الأديان. للمزيد من المعلومات: http://bit.ly/dbpWGT

المصدر: Now Lebanon

جدارية على تقاطع السوديكو... من أجل حق النساء بالجنسية

في منطقة السوديكو، ظهرت جدارية تنتصر لحق النساء اللبنانيات بمنح جنسيتهن إلى أسرهن. رسم تبسيطي يهدف إلى تصوير الظلم الواقع بأكثر الطرق مباشرة ووضوحاً، لمن عصي عليه المطلب، وتحديداً أهل السلطة.

إلى جانبه، بدا رسم بالأسود والأحمر، أقرب إلى التوقيع، يستحضر شعار حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي".

من اللافت أن تسكن الشوارع مطالب مدنية تنتصر للمواطن، بدلاً من التضحية بالدم لنصرة الزعيم.

ومن الراقي أن يصادر الناس جدران مدنهم، يروون عليها قصصهم ويخبرون فيها عن الحياة التي يشتهونها، وهي ممنوعة، بإسم الدولة، عنهم.

هذه الصورة، إلى جانب غيرها، هي الصور التي تستجديها العين وهي تعيش حياة المدينة، فيتجاور المواطن مع مطالبه قبل أن يتابع نشرة أخبار رسمية لا صورة فيها!

عن السفير—27 نيسان 2010

مسيرة "حملة جنسيتي" باتجاه محكمة الشعب!

مئات النشاطين والناشطات في مسيرة الحملة— حزيران 2010

"***يا حكومة لبنانية، وبني المواطنية***"، هتاف ردّدته أسر نساء لبنانيات، وناشطين وناشطات من المجتمع المدني وجمعيات نسائية ومنظمات شبابية، خلال المسيرة التي نظمتها حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" نصرة لمطلب تعديل القانون اللبناني المجحف بحق النساء، وتكريسا لحق المرأة اللبنانية بمنح جنسيتها لأسرتها. انطلقت المسيرة من أمام حديقة الصنائع حيث تجمع أكثر من 400 مناصرا/ة للقضية صغاراً وكباراً، إناثاً وذكوراً أتوا من مختلف المناطق اللبنانية، وحملوا اليافطات التي تعبّر عن إيمانهم بأحقية مطلبهم رفضا للقانون المجحف والمهين.

لم تمنع الشمس الحارقة، المشاركين والمشاركات من الهتاف بأعلى الأصوات العديد من الشعارات التي هدفت الى توجيه الرسائل الى الحكومة والسياسيين في هذا البلد، وأبرزها أن البلد "بيساع الكل"، و"لا للتوطين"، و"المواطنية بتبلش عند الأم وبتكمل عن الولاد"، واستمر المناصرون/ات بالهتاف الى حين الوصول الى ساحة عين المريسة حيث عقدت محكمة صورية باسم الشعب اللبناني شارك فيها عدد من الحالات التي تعاني الويلات من قانون الجنسية، قمن بسرد معاناتهن اليومية سواء مع الأمن العام اللبناني أو في كافة نواحي حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية. وفي نهاية المشهد التمثيلي، نطق الشعب اللبناني بحكمه، وأكد أنه يريد تعديل القانون المجحف، رافضا الحلول الجزئية التي "لا تغني عن جوع".

نشاطات توعية لطلاب الجامعات حول حق النساء بالجنسية

ندوة حوارية في الجامعة اليسوعية في بيروت

عقدت ندوة حوارية يوم الجمعة الموافق فيه 3 كانون الأول/ديسمبر 2010 في الجامعة اليسوعية في بيروت لطرح موضوع حق النساء اللبنانيات بمنح الجنسية لأسرهن.

جاءت الندوة ضمن سلسلة أنشطة خاصة بالموضوع هدفت منها الجامعة الإحتفال باليوم العالمي للتطوع الذي يوافق 5 كانون الأول. ضمت هذه النشاطات حملة توقيع عرائض، نقاشات جانبية معمّقة، عرض فيلم للحملة، فضلاً عن زاوية خاصة للتعريف بالحملة، وأهدافها وأبرز تطوراتها.

شاركت في إطار الندوة سيدتين لبنانيتين متزوجتين من رجال أجانب هما السيدة أمال خروبي (متزوجة من رجل فرنسي) والسيدة كلفدان هاشم (متزوجة من رجل فلسطيني الجنسية). شاركت السيدتان الطلاب الحاضرين في إطار الندوة أبرز المشاكل التي يعانون منها بسبب عدم قدرتهن على منح جنسيتهن لأزواجهن. "*أنا مواطنة لبنانية، ولا يمكنني أن أحتمل فكرة عدم قدرتي على منح ابني الذي ولدته، الجنسية*!" أمال خروبي.

أعرب العديد من الطلاب والطالبات عن دعمهم وتأييدهم لمطلب حق النساء بالجنسية، وذلك عبر توقيعهم العرائض، ووضعهم رمز الحملة. "أريد أن أصبح عضوة في الحملة، لأنني أحترم هذا المطلب كثيراً"، طالبة في كلية الحقوق.

ومن ناحية أخرى، أظهر بعض الطلاب الآخرين هواجسهم السياسية، لا سيما تلك المتعلقة بتجنيس الفلسطينيين، والتوازنات الديمغرافية، وناقشوا بأهمية التفكير بصورة عملية "براغماتية" في مقاربة هذا الموضوع في لبنان. "أنا أحترم هذا المطلب، لكن بإعتقادي أنكم يجب طرحه من ناحية عملية بسبب التوتر والإحتقان السياسي. فالبطاقة الخضراء على سبيل المثال، كانت بديلا جيداً، وأتساءل لماذا لم تتجاوب الحملة مع إقتراح النائب نعمة الله أبي نصر حين طرحه لتسهيل أوضاع النساء". موريس—طالب في الحقوق.

من ناحية أخرى، أشار فريق حملة الجنسية، جواباً على ذلك إلى أن النساء في لبنان يطالبن بمواطنة فاعلة، كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل، وبالتالي، فإن الإرتهان للإعتبارات السياسية لدى مقاربة حقوق المواطنين والمواطنات، إنما هو أمر لن تتم مناقشته، لأن الحقوق لا يُساوم عليها!

بيان حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي خلال عام 2010

26كانون الأول	بين حق النساء بالجنسية وحقوق المواطنة http://bit.ly/bxTDat
15شباط 2010	كتاب مفتوح إلى وزير الداخلية والبلديات حول تسهيل إجراءات الأمن العام http://bit.ly/aEZDp0
19شباط 2010	عذراً سعادة النائب: المسألة ليست توازنات طائفية وديمغرافية، بل حقوق ومواطنة! http://bit.ly/diAWrU
24شباط 2010	سعادة النائب الكريم: الحل بالمواطنة وليس ببطاقة ملونة! http://bit.ly/c56YjJ
8آذار 2010	كتاب مفتوح إلى نساء لبنان: معاً نحو إحداث التغيير! http://bit.ly/bT3K5X
13نيسان2010	أوقفوا نزاعاتكم الطائفية في وجه حقوق النساء... ضماناً للسلم الأهلي http://lkdg.org/ar/node/3456
22نيسان2010	أولى الخطوات نحو دولة الحقوق والمساواة! http://bit.ly/92ilws
18أيار 2010	مطلوب من الأمن العام إنصاف نساء لبنان، لا التدخل في شؤونهن الخاصة! http://bit.ly/d1xnTt
18أيار 2010	بيان من حملة الجنسية حول نتيجة الحكم القضائي بحق سميرة سويدان! http://bit.ly/b4BG4m
13حزيران2010	مساواة دون تحفظ: من أجل مواطنة متساوية وكاملة للنساء http://lkdg.org/ar/node/3713
20حزيران2010	العدالة للشعب، من قبل الشعب! http://lkdg.org/ar/node/3745
3أيلول 2010	البدء بتطبيق مرسوم إقامة المجاملة رقم 4186 http://bit.ly/cVc6HF
15أيلول 2010	بعد 17 عاماً من تعديلها قانون الجنسية، تونس تكرس المساواة من خلال تعديلها النهائي لقانون الجنسية تماشياً مع الإتفاقيات الدولية
30أيلول 2010	حق الرد—بيان رد على المحامي الأستاذ نزار صاغية http://bit.ly/9lQdmg
29تشرين 1	ملاحظات وتوصيات تتعلق بحقوق النساء الإنسانية، بالمساواة والمواطنة الفاعلة
25تشرين 2	غياب التوافق السياسي يعيق تطبيق حقوق المواطنين والمواطنات: بيان حول نتائج التقرير الدوري الشامل لحقوق الإنسان في لبنان
18تشرين 2	بيان مشترك من حملتي "جنسيتي" و"مساواة دون تحفظ" إلى لجنة أوضاع النساء الـ 55 التابعة للأمم المتحدة.

CRTDA
http://www.crtda.org.lb
جنسيتي
حق لي ولأسرتي

Phone: +961-1-611079
Fax: +961-1-612924
E-mail: info@crtda.org.lb

Follow us on Twitter: https://twitter.com/Jinsiyati
Find us on Facebook: http://bit.ly/awKEH9; http://bit.ly/ake5Rg
Check campaign's photo stream on Flickr:
http://www.flickr.com/photos/21845442@N08/

We are on the web:
http://nationalitycampaign.wordpress.com/